جامعية قاصدي مرباح -ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي،
الطور الثاني في ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،
فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي
بعنوان:

دراسة محددات واردات المواد الغذائية الأساسية للجزائر خلال الفترة 2000-2022

من اعداد الطالبين:
بوتلي إخلاص
فكرون العيد

أعضاء لجنة المناقشة:
أ.د/ السعيد هتهات (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا
أ.د/ دويس محمد الطيب (أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
أ.د/ سلامي أحمد (أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشا

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2024/06/09

السنة الجامعية 2024/2023

جامعية قاصدي مرباح -ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي،
الطور الثاني في ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،
فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي
بعنوان:

دراسة محددات واردات المواد الغذائية الأساسية للجزائر خلال الفترة 2000-2022

من اعداد الطالبين:
بوتلي إخلاص
فكرون العيد

أعضاء لجنة المناقشة:
أ.د/ السعيد هتهات (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا
أ.د/ دويس محمد الطيب (أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
أ.د/ سلامي أحمد (أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشا

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2024/06/09

السنة الجامعية 2024/2023

شكر وعرفان

الحمد لله الذي ما خُتم جهد ولا تم سعي إلا بفضله

أعرب عن امتناني العميق للأستاذ المشرف على مذكرة تخرجنا الأستاذ الدكتور "دويس محمد الطيب" فقد كانت إرشاداته القيّمة وتوجيهاته الحكيمة دعمًا كبيرًا أثناء رحلتنا في إعداد هذا العمل البحثي

كما نشكر جميع الأساتذة الذين ساهموا في بناء قدراتنا وتوجيهنا خلال سنوات دراستنا.

في الختام، نعبر عن شكرنا العميق لله على هذه النعمة، وندعوه أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن يجعله خيرًا مضاعفًا في رصيدنا في الدنيا والآخرة.

وتقبلوا فائق شكرنا.

إ هـــد ا ء

إلى رفيقة الخطوة الأولى، إلى من كانت في السنوات العجاف سحابا ممطرا

أمي الغالية.

وإلى كل من أراد لي النجاح وأعانني عليه

بوتلي إخلاص

إ هـــد ا ء

أشكر كل من ساهم في رحلتي التعليمية وساندني خلال هذه السنوات، لقد كانت رحلة مليئة بالتحديات والإنجازات، وبفضل دعمكم وتشجيعكم تمكنت من تحقيق هذا الحلم.

لأسرتي وأصدقائي، أتقدم بأعمق الشكر والامتنان،

ولأساتذتي الأعزاء، أشكركم على الإرشاد والتوجيه القيم الذي قدمتموه لي

شكرًا لكم جميعًا على كل شيء، وأتمنى أن أستمر في تحقيق النجاح وتحقيق الأحلام بدعمكم وتشجيعكم المستمر.

مع كل التقدير والاحترام.

فكرون العيد

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الإلمام بواقع الواردات الغذائية الأساسية للجزائر خلال الفترة 2000-2022، وذلك عن طريق معرفة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على هذه الأخيرة، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعةARDL، وبالاعتماد على برنامج Eviews12، وبرنامج Excel لإجراء الدراسة الوصفية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها وجود علاقة طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الواردات الغذائية الأساسية كمتغير تابع و كل من سعر الصرف، إجمالي الناتج المحلي، مؤشر الإنتاج الغذائي، إجمالي عدد السكان، الانفتاح التجاري، كمتغيرات تابعة.

الكلمات المفتاحية: الواردات الغذائية الأساسية، الجزائر، سعر الصرف، ARDL.

Abstract:

This study aimed to understand the reality of Algeria's essential food imports during the period from 2000 to 2022 by examining the impact of certain economic variables on these imports. This was done using the Auto Regressive Distributed Lag (ARDL) model for cointegration and relying on Eviews12 and Excel for analysis. The study found long-term relationships between the study variables, represented by essential food imports as the dependent variable, and variables such as exchange rate, gross domestic product, food production index, total population, and trade openness, as independent variables.

Keywords: **basic food imports**, **Algeria**, **exchange rate**, **ARDL**.

فهرس المحتويات

الفـهــرس

اشكر وعرفان	I
إهداء	II
ملخص الدراسة	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
المقدمة	أ - ب
الفصل الأول: الإطار النظري حول الواردات	1
المبحث الأول: مفاهيم حول الواردات الغذائية	2
المطلب الأول: تعريف الواردات	5-3
المطلب الثاني: دور الواردات في تحقيق الأمن الغذائي	8-5
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الواردات الغذائية	10-8
المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للواردات	10
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	12-10
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	13-12
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	18-13
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للواردات الغذائية الأساسية للجزائر خلال الفترة 2000-2022	21
المبحث الأول: أداة ومتغيرات الدراسة	22
المطلب الأول: أدوات ومتغيرات الدراسة	22
المطلب الثاني: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة	29-22
المبحث الثاني: تحديد النموذج وتحليل النتائج	29
المطلب الأول: صياغة نموذج الدراسة	29

المطلب الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج	34-29
الخاتمة	35-34
المراجع	39-36
الملاحق	43-40

قائمة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1	**مقارنة الدراسات السابقة باللغة العربية بالدراسة الحالية**	15-14
الجدول 2	**مقارنة الدراسات السابقة باللغة العربية بالدراسة الحالية**	16
الجدول 3	**مقارنة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية بالدراسة الحالية**	18-16
الجدول 4	**المؤشرات الإحصائية للواردات الغذائية**	23
الجدول 5	**المؤشرات الإحصائية لإجمالي الناتج المحلي**	25
الجدول 6	**المؤشرات الإحصائية لسعر الصرف**	26
الجدول 7	**المؤشرات الإحصائية لمؤشر الانفتاح التجاري**	26
الجدول 8	**المؤشرات الإحصائية لإجمالي عدد السكان**	27
الجدول 9	**المؤشرات الإحصائية لمؤشر الإنتاج الغذائي**	28
الجدول 10	**نتائج اختبار ديكي_فولر الموسع لاختبار استقرارية السلاسل**	30
جدول 11	**نتائج تقدير النموذج وفق منهجية ARDL**	30
جدول 13	**نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء LM**	32
جدول 14	**اختبار ARCH**	32

قـائمـة الأشــكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1)	**منحنى تطور الواردات الغذائية للجزائر خلال الفترة 2000-2022**	23
الشكل (2)	**منحنى اجمالي الناتج المحلي للجزائر خلال الفترة 2000-2022**	24
الشكل (3)	**منحنى سعر الصرف للجزائر خلال الفترة 2000-2022**	25
الشكل (4)	**منحنى مؤشر سعر الصرف للجزائر خلال الفترة 2000-2022**	26
الشكل (5)	**للجزائر اجمالي عدد السكان خلال الفترة 2000-2022**	27
الشكل (6)	**مؤشر الإنتاج الغذائي للجزائر خلال الفترة 2000-2022**	28
الشكل 7	**نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**	32

مقدمة

مقدمة:

تسعى مختلف دول العالم إلى تعزيز الأمن الغذائي عبر تنمية إنتاجها المحلي، وفي حالة عدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي، تلجأ الى استيراد كميات تغطي العجز الحاصل، مما يجعل الواردات تلعب دوراً حيويا في تلبية احتياجات السكان من الغذاء، خاصة المواد الغذائية الأساسية. ويخضع تحديد حجم الواردات الى العديد من العوامل المؤثرة والمحددة لها مثل سعر الصرف وحجم السكان، وكذا احتياطات الدولة من العملات الأجنبية... الخ

والجزائر كغيرها من الدول تعتمد على الواردات لتغطية العجز الحاصل في عدة منتجات غذائية، حيث تحتل هذه الواردات مرتبة متقدمة في تركيبة الواردات الكلية للبلاد. تبقى التحديات التي تواجه الجزائر تتمثل في نسبة هذه الواردات من حجم الواردات الكلية والاثر المالي لها على ميزانيه الدولة.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكالية دراستنا في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي محددات واردات المواد الغذائية الأساسية للجزائر خلال الفترة 2000 –2022؟

من أجل الاجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي العوامل التي تؤثر على حجم واردات المواد الغذائية الأساسية في الجزائر؟
2. ما هو واقع الإنتاج المحلي من المواد الغذائية الأساسية في فترة الدراسة؟
3. ما هو تأثير حجم واردات المواد الغذائية الأساسية على الاقتصاد الوطني؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- عدد السكان يؤثر على حجم واردات المواد الغذائية الأساسية في الجزائر.
- توجد علاقة عكسية بين الإنتاج المحلي وحجم الواردات من المواد الغذائية الأساسية في الجزائر.
- الإعتماد الكبير على الواردات يمكن أن يجعل الاقتصاد أكير عرضة للتقلبات في الأسعار العالمية.

مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع محل الدراسة فيما يلي:

- **<u>مبررات الذاتية:</u>**

- الرغبة والميول للبحث في مجال الواردات.
- الرغبة في التزود بمعلومات أكثر حول المشكل المطروح.

- **<u>مبررات الموضوعية:</u>**

- معرفة أهم التعاريف والعوامل المؤثرة على الواردات.
- قلة الدراسات القياسية التي عالجت هذا الموضوع.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- فهم العوامل المؤثر على تؤثر على استيراد المواد الغذائية الأساسية
- تشخيص الأسباب وراء الاعتماد على الواردات من المواد الغذائية الأساسية.
- تحليل محددات الواردات الغذائية الأساسية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أن الواردات الغذائية عنصراً مهماً في الاقتصاد الجزائري، حيث توفر العديد من المنتجات والمواد الأساسية التي تحتاجها البلاد. لذلك فإن تحليل الواردات الغذائية يمثل موضوعاً بحثياً ذا قيمة كبيرة. ويهدف هذا الموضوع إلى استكشاف الدور الذي تلعبه الواردات الغذائية في الاقتصاد الجزائري، وكيفية تأثرها ببعض العوامل الاقتصادية، كما يهدف إلى تحديد نوع العلاقة بين هذه العوامل والواردات الغذائية

منهج الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع وبهدف الالمام بمختلف جوانبه والاجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا على تطبيق المنهج الوصفي التحليلي في الفصل النظري، أما في الفصل التطبيقي فاعتمدنا على المنهج القياسي باستخدام الانحدار المتعدد كأسلوب احصائي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EVIEWS.

حدود الدراسة:

- **<u>الحدود المكانية:</u>** تجرى هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.
- **<u>الحدود الزمنية:</u>** تجرى هذه الدراسة خلال الفترة من 2000 إلى 2022.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سنقوم بتقسيم هذه الدراسة الى فصلين الفصل الاول مدخل نظري حول الواردات، حيث سيُقسم الى مبحثين المبحث الاول إطار نظري حول الواردات والمبحث الثاني الإطار التطبيقي حول الواردات، أما في الفصل الثاني فقد تضمن للدراسة القياسية والاحصائية لمحددات الواردات الغذائية الأساسية للجزائر خلال الفترة من 2000 الى 2022، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الاول بعنوان أداة ومتغيرات الدراسة، أما المبحث الثاني فسوف نستعرض به نتائج الدراسة.

الفصل الأول

مدخل نظري حول الواردات

تمهيد:

تعد التجارة الخارجية أحد أهم ركائز الاقتصاد العالمي، إذ تلعب دورا حيويا في تعزيز الازدهار الاقتصادي للدول وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تسهم في تبادل الثروات والموارد وتعزز التكامل الاقتصادي للبلدان. تتضمن التجارة الخارجية تصدير السلع والخدمات للخارج واستيرادها منه، ونتيجة ارتباطهما ارتباطا وثيقا فإن الصادرات تمكن من امتلاك قوة شرائية تتيح للدولة المصدرة استيراد سلع أخرى.

تمثيل الواردات الغذائية وخاصة الأساسية أهم السلع المستوردة في الجزائر لسد العجز الغذائي الذي تواجهه والمترتب على عدة عوامل كتزايد النمو الديمغرافي للسكان، وتدهور القطاع الزراعي، والظروف المناخية .... إلخ.

في هذا الفصل سنقوم بتناول بعض الجوانب النظرية لموضوع الواردات الغذائية، بما في ذلك الإطار النظري حول مفهوم الواردات وأهميتها في المبحث الأول، بينما سنركز في المبحث الثاني على تقديم مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، بالإضافة إلى استعراض مفهوم الفجوة الغذائية وسنتناول بعض العوامل التي تؤثر على الواردات الغذائية.

المبحث الأول: مدخل نظري حول الواردات الغذائية

تشكل الواردات جزءا أساسيا في اقتصاد أي دولة، حيث تعتبر مصدرا رئيسيا للموارد والمنتجات الي تحتاجها البلدان لتلبية احتياجات سكانها وتطوير قطاعاتها الاقتصادية، وتتأثر بعوامل متعددة مثل السياسات التجارية، والأسواق الدولية والتطورات الاقتصادية مما جعل فهمها ضروريا لفهم الديناميات الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: مفهوم الواردات الغذائية

في هذا المطلب سنتناول المفاهيم النظرية حول الواردات كتعريفها وأهميتها

الفرع الأول: تعريف الواردات

هي نتيجة العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها شراء السلع والخدمات الأجنبية، بواسطة الأسر والمنشآت والحكومات في دولة ما من باقي أنحاء العالم خلال فترة زمنية معينة[1]

أي أن الاستيراد هو جلب احتياجات دولة ما (معدات، أجهزة، غذاء... من دولة أو دول أخرى عن طريق الأسر (الافراد والشركات التجارية الخاصة) والهيئات الحكومية والمؤسسات التابعة للدولة خلال مدة زمنية معينة .

يمكن وصفها بأنها تلك السلع والخدمات التي يمكن انتاجها في الخارج وتستهلك في داخل الوطن، وتصب قيمة هذه السلع والخدمات في مصلحة الدول المنتجة لها ومن جهة أخرى هي المبالغ التي تنفقها الدولة على شراء السلع والخدمات الأجنبية[2]

يقصد بها السلع والخدمات التي يتم شراءها من الخارج قصد استغلالها داخل البلاد، وتذهب قيمتها إلى الدولة التي أنتجتها مما يزيد من قيمة صادراتها.

هي ذلك الإنفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الخارج ويعتبر ترسبا من تيار الإنفاق الكلي، حيث يؤدي ذلك الانفاق إلى سحب جزء من القوة الشرائية، الأمر الذي يضاعف من تيار الانفاق في الداخل ويزيده قوة في الخارج[3].

أي ان جزء من الانفاق الكلي يتجه خارج الاقتصاد المحلي لشراء سلع وخدمات من الخارج، مما يؤدي الى تقليل القوة الشرائية، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد المحلي ويزيد من تيار الانفاق في البلد الخارجي (البلد المصدر).

تمثل الواردات البضائع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي ولكنها مستهلكة داخل البلد[4].

---

[1] صالح حداد، **أثر التضخم المستورد على هيكل الواردات –دراسة حالة الجزائر**؛ أطروحة دكتورا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2023 /2024، ص 21.

[2] محمد الفرحي، **التحليل الاقتصادي (الأسس النظرية)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 150.

[3] شلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر 3، 2010–2011، ص 21.

من خلال التعريفات السابقة يمكن صياغة تعريف للواردات كالآتي: الواردات هي تلك الاحتياجات من السلع والخدمات لدولة ما والتي تشتريها من دولة أخرى بغرض تحقيق الاكتفاء وفق إجراءات معينة.

الفرع الثاني: تعريف الواردات الغذائية

هي تلك المنتجات الغذائية التي يشتريها بلد ما من البلدان الأخرى لتلبية احتياجات السوق المحلية، وتشمل الواردات الزراعية كالحبوب والخضر والفواكه والمنتجات الحيوانية كاللحوم والألبان ومشتقاتها، بالإضافة إلى المشروبات والزيوت.... إلخ، وهذا راجع لعدة عوامل قد تكون الظروف المناخية التي تعيق الإنتاج الغذائي وتنوعه أو ارتفاع في عدد السكان، أو حتى أسعار وتكلفة هذه المنتجات التي قد تكون مرتفعة مقارنة باستيرادها، هذا ما يجعل للواردات الغذائية دورا مهما في الاقتصاد الوطني لتلبية احتياجات السكان، ويتم التحكم فيها من خلال اتفاقيات التجارة الدولية والسياسات الحكومية.

الفرع الثالث: تعريف الواردات الغذائية الأساسية

هي مجموعة الواردات الغذائية التي تعتبر أساسية في تعزيز متطلبات سكان أي بلد ولا يمكن الاستغناء عنها، وتختلف هذه الواردات من دولة لأخرى حسب عادات التغذية، وقد تشمل الحبوب واللحوم والمنتجات الألبانية، الزيوت والسكر والقهوة .... إلخ.

الفرع الرابع: أهمية الواردات

تمثل الواردات أحد أهم العوامل الحيوية التي تؤثر بشكل كبير على اقتصاد أي دولة، فهي الشريان الرئيسي الذي يغذي اقتصاد الدول ويحدد مسار تنميتها واستقرارها وتكمن أهمية الواردات فيما يلي:

- يسهم الاستيراد الرأسمالي في نمو الدخل القومي عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية، فعن طريقه يتم توفير المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة هذه التنمية وكذلك استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج وتنويعه[5]؛
- تتجلى فائدة الاستيراد في اتاحة الفرصة للحصول على بعض السلع بتكلفة أقل من إنتاجها محليا، وإتاحة الفرصة للحصول على سلع لا تنتج بكميات كافية محليا او لا تنتج مطلقا، العوامل مناخية أو نتيجة لسوء مواقع الموارد الطبيعية ومثل هذا الاستيراد سيؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى معيشة الدولة[6]؛
- في التجارة الخارجية الدولية الاستيراد يمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فما تتمتع به دولة تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا[7]؛

---

[4] عمر الصخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص 131.

[5] د. شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2012، ص 24.

[6] د. شريف علي الصوص، المرجع نفسه.

[7] زاوي عبير، **أثر تقلبات أسعار النفط على حجم الواردات–دراسة حالة الجزائر(1970–2017)**، أطروحة دكتورا، جامعة مستغانم، الجزائر، 2020، ص31.

- الواردات من أهم العوامل المؤثرة في عملية التشغيل، حيث تؤثر على هيكل الإنتاج من خلال استيراد السلع الأولية والوسيطة المستخدمة في الإنتاج وأن تقليل الواردات يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج وبالتالي تتأثر عمليات التشغيل. ومن الجدير بالذكر أن البطالة لا يمكن أن يُرتبط ارتفاعها بشكل مباشر بالواردات، بل يعتمد ذلك على عدة عوامل مثل نسب التطور في الدول وقوة العمالة من حيث المهارة والكفاءة[8].

المطلب الثاني: دور الواردات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي

تعتبر الواردات الغذائية عنصرا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي للدول، حيث تسهم في تنوع الإمدادات الغذائية وبشكل مستدام، وتعزز الاستقرار الغذائي.

الفرع الأول: مفهوم الفجوة الغذائية

تعبر الفجوة الغذائية على مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي، وهي مقياس لمدى المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد، وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محليا، وكلما زاد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء.[9]

يعد هذا المفهوم مؤشرا على مدى التحديات الغذائية التي تواجه بلد ما.

ويمكن تعريفها على أنها "مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، وأسبابها تعود إلى محصلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج، وكون معدل الاستهلاك يزيد بنحو ضعف معدل الإنتاج مما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات الاكتفاء الذاتي وتزايد الاعتماد على الأسواق الخارجية لتأمين الاحتياجات الغذائية"[10]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الفجوة الغذائية أنها هي الفرق بين ما تنتجه دولة ما من الغذاء وبين احتياج افراد المجتمع منه، ويتم سد قيمة الفجوة الحاصلة بالاستيراد.

[8] صالح حداد، مرجع سابق، ص 23.

[9] أحمد سلامي، **واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصاد الجزائري-مقاربة استشرافية في الفترة (1970-2020)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2020، ص16.

[10] لعلام لامية، بنون خير الدين، **دراسة تحليلية لوضعية الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 1 –المجلد 7، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، جامعة سطيف-1-، 2023، ص209.

الفرع الثاني: الأمن الغذائي

بالرغم من تعدد واختلاف مفاهيم الأمن الغذائي لاختلاف وجهات النظر لهذا المصطلح كونه قضية جوهرية تأخذ أهمية بالغة، إلا أنه يدور دائما حول قدرة المجتمع على توفير الغذاء الكافي والصحي لجميع السكان هو أحد أهم ركائزه الأساسية، وأتت بعض تعاريفه كالتالي:

"هو توفير الغذاء بشكل دائم ومستدام لكافة أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للصحة، مع مراعاة أن تكون أسعاره متاحة للكل، خاصة بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية كالحبوب واللحوم والخضروات والألبان، وينقسم لنوعين أساسيين: مطلق يعني القدرة على إنتاج الغذاء محليا بما يكفي لتلبية الاحتياجات المحلية، أما النسبي فهو توفير الغذاء كليا أو جزئيا من خلال الإنتاج المحلي والاستيراد مع ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للمجتمع بأسعار معقولة"[11]

في الأمن الغذائي المطلق يكون البلد قادر على انتاج غذاء كافي للسكان دون اللجوء للاستيراد لأنه لا يوجد نقص في الغذاء، أما النسبي يتم تعزيز الإنتاج المحلي بالاستيراد لتلبية النقص في الامدادات المحلية.

هو قدرة توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين وبتكلفة تتناسب مع دخولهم المتاحة.[12]

ومما سبق يمكن تعريف الأمن الغذائي على انه توفير الغذاء الذي يلبي احتياجات جسم الانسان ولجميع افراد المجتمع بشكل دائم ودون انقطاع.

الفرع الثالث: أبعاد الأمن الغذائي

بناءً على المعلومات السابقة، يمكن تناول الأبعاد التي يدور حولها الأمن الغذائي

البعد الاقتصادي:

يشكل اعتماد أي بلد على الخارج في تأمين الحاجات الغذائية لأفراد المجتمع تكاليف مالية تأثر على التنمية الاقتصادية، لأن الاعتماد على الواردات الغذائية يؤدي إلى نفاذ موارده من العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي لإعاقة مسيرة التنمية في البلد، خاصة إذا وصل الأمر إلى مرحلة تتعثر فيها التنمية بسبب المديونية الخارجية،

[11] أ. جاسم مصطفى حسن صادق، **الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي وسبل معالجتها**، مجلة قضايا اسيوية، المعهد الصناعي-شويخ قسم المواد العامة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد الأول ألمانيا،2019، ص 151-152.

[12] د. عبد الغفور إبراهيم أحمد، **الأمن الغذائي**، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 9.

وعدم إمكانية تمويل الواردات الاستثمارية والخدمات اللازمة للإنتاج مما يعني التبعية الغذائية الدائمة للأسواق الخارجية والالتفات إلى ضرورة توفير الغذاء تحت أي ظرف كان او بأي ثمن[13].

ويتسبب النمو الديمغرافي المتزايد في ارتفاع الطلب مقارنة بالعرض، الأمر الذي يحدث مشكلة في توفير الغذاء مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستهلكة بكثرة من طرف السكان، وعدم استقرار السوق، كل هذا يجعل الدول التي تعاني من هذا المشكل تضطر للاعتماد على الاستيراد كحل مؤقت لسد العجز الحاصل، عدم توفير الغذاء

وغياب آليات فعالة لتنظيم أسواق المنتجات الزراعية ينجم عنهما نقص في الغذاء وشحه حول العالم مما يؤثر سلبا على تغذية الملايين ونمو معدلات سوء التغذية[14].

البعد الصحي للأمن الغذائي

"يركز هذا الجانب على المستوى الصحي للفرد، وما يحتاجه من غذاء كاف وصحي لتعزيز قدرته على العمل، ودوره الاجتماعي. وهذا يعني توفير الحد الأدنى الضروري من السعرات الحرارية والبروتين والأحماض الأمينية الأساسية والفيتامينات والأليااف والأملاح المعدنية والتي توفر كميات الطاقة اللازمة للتمثيل الأساس للإنسان، ولكي يعيش الإنسان فهو بحاجة لعدد متغير من العناصر الغذائية وذلك حسب مراحل حياته، وقد اعتمد للحصول على هذه العناصر وعددها أو كميتها على تجارب أجريت في أوروبا وأمريكا الشمالية لتحديد مقاييسها وقد أعادت منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية النظر بهذه المقاييس لتكون أكثر حداثة (.... لذلك نلاحظ أن هذا البعد يعني في كيفية ان تكون البلاد في وضع يمكنها من تلبية حاجات المواطنين الغذائية الأساسية التي يحددها علم التغذية من المواد النباتية او الحيوانية أو كليهما مع ضمان توفير حد أدنى من تلك الاحتياجات بالكمية والكيفية الضرورية لاستمرار حياة هؤلاء الأفراد في حدود دخولهم المتاحة"[15]

البعد السياسي:

"أصبح توفير الغذاء وبخاصة السلع الأساسية كالقمح مهمة أساسية لأي نظام في العالم. وعدم قدرة أي نظام من توفير الغذاء لشعبه يؤدي الى عواقب وخيمة وانهيار أمنه وزيادة مشاكله الاجتماعية. وعلى الصعيد الخارجي أصبح الغذاء سلاح يستخدم في تركيع الشعوب لسياسات الدول المحتكرة لإنتاجه، ونقصد هنا السلع الاساسية المتعلقة برغيف الخبز، بل يثقل كاهل الدولة بالديون التي تعجز عن سدادها. لذلك فقدرة الدولة على تحقيق أمنها الغذائي مطلب اساسي لديمومتها والحفاظ على أمنها الوطني واستقرارها السياسي، وفي ذلك أمثلة عديدة، وتزداد المشكلة خطرا إذا معرفنا أن الطلب على الغذاء يزداد عالميا، وعرضه يتناقص

[13] أ.شرعي الحسين، خديجة عراب هريش، **المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية–مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 2 المجلد 2، جامعة المدية، الجزائر،2014، ص 57.

[14] سفيان عكرود، **الأمن الغذائي: اشكالية تحديد المفهوم والابعاد**، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، مخبر الاتصال والامن الغذائي كلية العلوم الاعلام والاتصال، العدد 2، الجزائر، 2022، ص59.

[15] د. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 33–34.

لعوامل عديدة، واسعاره ترتفع سنويا في الغالب، والغذاء سلعة مرنه لا يوجد لها بديل، ومنتجيه يستخدمونه في سياساتهم واستراتيجياتهم الدولية"[16]

وبهذا تحولت مشكلة نقص الغذاء من كونها مشكلة اقتصادية فقط إلى مشكلة سياسية في المقام الأول ومن الطبيعي ان تكون الدول التي تحتاج للمعونات الغذائية أكثر عرضة للضغوط السياسية، مما يقيدها في اتخاذ القرار السياسي المناسب لها، إذ يستخدم كوسيلة استراتيجية هامة طالما هددت به الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم التي انتقدت سياستها كما حدث في حظر النفط الشهير عام 1983 [17]

البعد الاجتماعي:

يؤدي انعدام الأمن الغذائي لحدوث مشاكل اقتصادية كالبطالة في صفوف المزارعين كون هذا القصور في الأمن الغذائي ناتج عن قصور في الأمن الزراعي، الأمر الذي يدفع بهم للهجرة إلى المدن مما يشكل عبئ على المدن وعلى سكانها وخدماتها المسطرة[18]

كما يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى الفقر، الذي بدوره يسبب مشاكل اجتماعية وثقافية وسياسية في المجتمع، إضافة إلى ارتفاع معدلات المجاعة والتشرد والحرمان من الحياة الكريمة، مما يعزز الجريمة والنهب والفساد الاقتصادي، وبالتالي يهدد أمن الاقتصاد بشكل كبير، بالتالي تسطير خطط للتخلص من الفقر يعد مهمة أساسية لتحقيق أمن تغذوي.[19]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الواردات الغذائية

تعد الواردات الغذائية أحد أهم العوامل الرئيسة لضمان توفير الغذاء في أي مجتمع، حيث تتأثر بعوامل مختلفة ومتعددة نذكر أهمها:

الدخل:

" يعتبر الطلب على الواردات دالة في الدخل، ويقدر النموذج الكينزي في التجارة أن القيمة المطلقة لمعامل الدخل في دالة الطلب على الواردات لابد ان تكون أقل من الواحد وتفسير ذلك أن زيادة الدخل الحقيقي تؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة، كما تشير الدراسات التطبيقية أن العلاقة بين نمو الدخل الحقيقي والواردات ليست طردية بالضرورة، ويمكن للمرونة الدخلية أن تكون سالبة على اساس أن الطلب على الواردات هو فائض الاستهلاك المحلي عن الإنتاج المحلي، ومن هذا يمكن القول أن الواردات هي الفرق بين الاستهلاك المحلي والإنتاج المحلي

[16] د. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 32.

[17] أ.شرعي الحسين، خديجة عراب هريش، مرجع سابق، ص58.

[18] عبد الغفور إبراهيم، مرجع سابق، ص 33.

[19] عبد الغفور إبراهيم، نفس المرجع، ص33.

فعندما يزيد الدخل الحقيقي فإن الانتاج المحلي لما يمكن استيراده يمكن أن يزيد بأسرع من معدل زيادة الاستهلاك مما يؤدي الى نقص حجم الواردات"[20]

سعر الصرف:

"ترتبط الواردات مباشرة بالدخل الوطني حيث يمكن اعتبارها فائضا للاستهلاك المحلي عن الناتج المحلي، كما انه توجد علاقة وطيدة بين سعر الصرف وبين الواردات فانخفاض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات ترتفع داخليا أكثر فأكثر، أما سعرها بالعملة الأجنبية فيبقى دون تغيير مما ينجم عنه انخفاض في حجم الواردات.

كما يؤدي تخفيض العملة المحلية إلى انخفاض في قيمة الدخل الحقيقي المتاح وهو ما يؤثر على الاستهلاك ويدفع الواردات من السلع الاستهلاكية إلى الانخفاض، هذا فيما يخص السلع الاستهلاكية، أما بالنسبة للسلع الرأسمالية والأدوات المستوردة فتمثل جزء كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي، والتقليل من استيرادها يتوقف على قدرة الدول النامية في تعويضها بالسلع والمواد المحلية.

أما رفع قيمة العملة المحلية فيؤدي إلى ارتفاع حجم الواردات مما يؤثر على كمية السلع المحلية ويخفض من قيمة أسعارها، وتنخفض معها تكلفة الإنتاج وهذا راجع لتخفيض تكلفة الواردات من المواد الأولية". [21]

ولأن الواردات الغذائية جزء من الواردات الاستهلاكية فبالتالي تتأثر بسعر الصرف، فعند انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، يزيد سعر الواردات الغذائية بالعملة الأجنبية الأمر الذي يجعلها أكثر تكلفة للمستهلكين، ولان الواردات الغذائية تمثل جزءا كبيرا من الاستهلاك المحلي، يؤدي هذا الانخفاض في قيمة العملة المحلية الى تقليل حجم الاستيراد منها، على النظير فارتفاع قيمة العملة المحلية، يزيد حجم هذا الواردات.

الصادرات:

تأثير الصادرات على الواردات يتم من خلال استخدام عائدات التصدير في الاستيراد، وهذا ينطبق بشكل خاص في الدول التي تعتمد على الصادرات لتغطية احتياجاتها من السلع المستوردة، وعليه ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وزيادة حجم الصادرات يترتب عليه زيادة في الاستيراد، وتتأثر الواردات بالصادرات الصناعية وهذا بحكم انها تحتاج الى سلع وسيطية ومواد خام تفتقر اليها الأسواق المحلية فبالتالي تزيد حجم الواردات.[22]

---

[20] د. مجد محمد يسري الخربوطلي، **محددات الطلب على الواردات المصرية من السلع الاستهلاكية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد4 ، مصر، ص 5.

[21] عادل مختاري، محمد بن البار، **أثر عدم تماثل أسعار الصرف على واردات الاقتصاد الجزائري–دراسة قياسية باستخدام منهجية NARDL للفترة (1975–2018)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، العدد 2، الجزائر، 2021، ص 318.

[22]

تتأثر الواردات الغذائية أيضا بعوائد التصدير، فهذه الأخيرة تمكن من تمويل الواردات فبزيادة الصادرات من المنتجات الصناعية تزيد الواردات بشكل عام ومنها الواردات الغذائية التي تفتقر لها البلد او تكون غير كافية لتغطية جميع احتياجات السكان، ويقل الطلب عليها عند قلة التصدير نتيجة لانخفاض عائداته.

احتياطي الصرف الأجنبي:

"تعتبر احتياطات الصرف الأجنبي الية مهمة تلجأ إليها الدول لمواجهة الصدمات الخارجية، كما يمكن النظر إليها على أنها الرصيد النقدي الذي يمكن له أن يمول عملية الاستيراد لمدة معينة".[23]

"تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لاحتياط الصرف الأجنبي وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل، حيث تعتبر احتياطات الصرف في هذه الدول هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات".[24]

الأسعار:

تلعب الأسعار دورا بارزا في تحديد الطلب على الواردات، إذ تعكس دالة الطلب عموما العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها، الى جانب أسعار الأسعار البديلة والمكملة اذ تعبر دالة الطلب على الواردات بدلالة الأسعار بالصورتين التاليتين[25]:

الصورة الأولى:" وهي الصورة غير المقيدة لدالة الطلب حيث يجعل الكمية المطلوبة من الواردات دالة في كل من أسعار الواردات، أسعار السلع البديلة، بالإضافة إلى الدخل"[26]

الصورة الثانية:" وهي الصورة المقيدة للإشارة والحجم وهو ما يطلق عليه الأسعار النسبية بين سعر السلعة المستوردة وسعر البديل المحلي لها".[27]

الذوق المحلي:

تلعب وسائل الاعلام الأجنبية دورا هاماً في التأثير على الذوق المحلي، هذا ما يجعله من العوامل الرئيسية التي تؤثر على حجم الواردات، حيث تغير وسائل الاعلام النمط الاستهلاكي لسكان الدول النامية هذا ما ينتج عنه زيادة كمية السلع المطلوبة.[28]

---

[23] حداد صالح، مرجع سابق، ص 40.

[24] الزهرة سرار، عبد الرحمان روابح، **تقدير العلاقة التكاملية طويلة الأجل بين احتياطي الصرف الأجنبي والواردات في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 2، الجزائر، 2022، ص758.

[25] صالح حداد، مرجع سابق، ص 37.

[26] د. ماجد محمد يسري الخربوطلي، مرجع سابق، ص6.

[27] د. ماجد محمد يسري الخربوطلي، المرجع السابق.

[28] كروشة إيمان، **محددات الطلب على الواردات المنقولة بحرا إلى الجزائر–دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف،2018، ص 74.

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للواردات

يهدف هذا المبحث إلى الاطلاع على الدراسات السابقة المشابهة لموضوع الدراسة الحالية أو تصب في موضوعنا باحتوائها على أحد متغيرات الدراسة الحالية، بحيث ستعرض دراسات عربية أو أجنبية ثم نتطرق إلى ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

الدراسة الأولى: دراسة مدياني محمد(2009):[29] بعنوان دراسة قياسية للواردات في الجزائر، مذكرة ماجيستير، ناقشت إشكالية أهم العوامل المؤثرة في حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006)، باستخدام تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، وتمثلت متغيرات الدراسة في الواردات الحقيقية من السلع والخدمات كمتغير تابع وكل من متغيرات الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، الأسعار النسبية، احتياطي الصرف، معدل تغطية حجم الصادرات للواردات كمتغيرات مستقلة، وتوصلت الى أن عدة نتائج جملة من النتائج أهمها: ان نتائج التقدير بينت ارتباط مستوى الواردات طرديا بمستوى الدخل الفردي، حيث أن مرونة الواردات بالنسبة للدخل الفردي قدرت بـ 1.67 و 1.02 في الأجلين القصير والطويل على التوالي مما يعني أن برامج التنمية الاقتصادية للفترة الأخيرة لم تفلح بإحلال الناتج المحلي محل الواردات التي استمرت في التزايد مع ارتفاع مستويات الدخل، ويلاحظ ارتفاع المرونة الدخلية نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية بسبب رفع الإعانات الإنتاجية تمهيدا لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وارتفاع الأجور وتكاليف الإنتاج نتيجة لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية.

الدراسة الثانية: دراسة **د. بولكوار نور الدين(2014)**[30]: بعنوان دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر، مقال، ناقشت هذه الدراسة إشكالية المحددات الأساسية لحجم الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)، باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، تمثلت متغيرات الدراسة الواردات، الدخل الحقيقي، سعر لصرف، الأسعار النسبية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- كشف اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛
- هناك علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من الدخل الحقيقي إلى الواردات، من الأسعار النسبية إلى الواردات، من سعر صرف الدينار الجزائري إلى الواردات. أي أن واردات الجزائر تتحد بما سبق؛
- سعر صرف الدينار الجزائري أهم محدد للطلب على الواردات في الأجل القصير، وفي الأجل الطويل الأهم هو الأسعار النسبية ثم سعر الصرف، فالدخل الوطني؛

[29] مدياني محمد، **دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006)**، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

[30] د. بولكوار نور الدين، **دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014.

- الواردات مرنة فقط لسعر صرف الدينار الجزائري في الأجل القصير، بينما في الاجل الطويل مرنة لجميع محدداتها؛
- قيمة الواردات تصحح اختلال توازنها في فترة تستغرق حوالي السنتين.

الدراسة الثالثة: دراسة ط د.**كروشة إيمان/ أ د.زيراي بلقاسم (2017)**:[31] بعنوان دراسة قياسية للطلب على الواردات المنقولة بحرا إلى الجزائر، مقال من مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ناقشت هذه الدراسة إشكالية أهم العوامل و المحددات التي تؤثر على الطلب على الواردات المنقولة بحرا إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، وذلك بتحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (الانفتاح التجاري، سعر الصرف، التضخم، رسوم الموانئ، احتياطات الصرف) وحجم الواردات المنقولة بحرا، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن النقل البحري يعتبر من أهم وسائل النقل التي تعتمد عليها الجزائر في مبادلاتها الخارجية، وان تكاليف الموانئ لا تعتبر من العوامل التي تحد من حركة تنقل السلع المستوردة، جاءت النتائج غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية لكل من الانفتاح التجاري، التضخم، كما أوضحت الدراسة أن هناك علاقة قوية بين سعر الصرف وحجم الواردات المنقولة بحرا، حيث يعتبر أهم محددات للطلب على الواردات في الجزائر، كما أكدت النتائج عن أهمية ودور الاحتياطات الدولية كمحدد للواردات المنقولة بحرا في الجزائر.

الدراسة الرابعة: دراسة **د. مولحسان آيات الله، د. بوقرة صلاح (2017)**[32]:بعنوان محددات الطلب على الواردات الجزائرية من المواد الغذائية، مقال من مجلة العلوم الإنسانية، ناقشت هذه الدراسة إشكالية أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للطلب على الواردات الجزائرية من المواد الغذائية للفترة 1990-2011، بتحليل متجه الانحدار الذاتي، تمثلت متغيرات الدراسة في الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، مستوى الإنتاج الوطني من المواد الغذائية، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتحديد أهم المتغيرات المفسرة لسلوك الواردات الوطنية، حيث توصلت هذه الدارسة إلى أن متغيرات مثل الدخل الوطني، ومستوى الإنتاج المحلي، هي الأكثر أهمية في تحديد حجم الواردات في الجزائر على المدى القصير، غير أن هذه الاستجابة تتراجع بشكل كبير جدا في الأجل الطويل بما يعني أن الدخل الوطني قادر على تلبية الاحتياجات المحلية من السلع الغذائية الأجنبية في المدى القصير أما في المدى الطويل فإن هذه القدرة تتلاشى، أما مستوى ما ينتج محليا فقد جاء منافيا للنظرية الاقتصادية عكس ما كان متوقعا، بالنسبة لسعر الصرف فلم يكن له تأثير على الواردات وهي النتيجة ذاتها التي توصلت إليها العديد من الدراسات خاصة المطبقة على الدول النامية.

---

[31] ط د. كروشة إيمان، أ د. زيراي بلقاسم، دراسة قياسية للطلب على الواردات المنقولة بحراً إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، جامعة حسيبة بن بوعلي، جامعة وهران-2-، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017، ص 309-316.

[32] د. مولحسان آيات الله/ د. بوقرورة صلاح، **محددات الطلب على الواردات الجزائرية من المواد الغذائية للفترة (1990-2011)**، جامعة محمد خيضر بسكرة، جامعة باتنة 1، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، جوان 2017.

الدراسة الخامسة: دراسة نواصرية عبد الرؤوف وعبادة مهدي (2023)[33]: بعنوان محددات الطلب على الواردات الغذائية، مذكرة ماستر، ناقشت هذه الدراسة إشكالية محددات الطلب على الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة(1990-2020)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وتمثلت متغيرات الدراسة في المتغير التابع الواردات الغذائية في الجزائر، وكل من (مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، الحجم الإجمالي للسكان، سعر الصرف، الإنتاج الزراعي) متغيرات مستقلة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجودة علاقة طردية معنوية بين الواردات الغذائية وحجم السكان والانفتاح التجاري.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى: دراسة إبراهيم محمد وإبراهيم إلياسو (2021)[34]: بعنوان **Food import Demand An Domestic Food Production In Nigeria** باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وتمثلت متغيرات الدراسة في استيراد الأغذية كمتغير تابع، الإنتاج المحلي من الغذاء، الدخل الفردي، السعر النسبي، احتياطي النقد الأجنبي، الانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة وتوصلت هذه الدراسة إلى أن على المدى القصير ينخفض الطلب على الواردات الغذائية مع زيادة الإنتاج الغذائي المحلي؛ كما يعد الدخل وأسعار الواردات والانفتاح التجاري من العوامل المهمة التي تساهم في زيادة الطلب على الأغذية المستوردة في نيجيريا، كما أن التأثير الإيجابي لاحتياطي النقد الأجنبي في تفسير الطلب على الواردات الغذائية يؤكد دور الاحتياطي في تمويل واردات الأغذية. وخلص إلى أن السياسات التي تستهدف الزيادة المستدامة في إنتاج الغذاء المحلي بدلا من حظر الواردات الغذائية، ستكون أكثر فعالية في معالجة الزيادة في الطلب على الواردات الغذائية في نيجيريا.

الدراسة الثانية: دراسة دافيد فورجيني ونيكماتول خيرية (2023)[35]: بعنوان **Analyzing Food Import Demand in Indonesia**، باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وتمثلت متغيرات الدراسة في اجمالي الواردات الغذائية لإندونيسيا كمتغير تابع والأسعار النسبية، سعر الصرف، الإنتاج المحلي، الدخل الحقيقي، وتوصلت لعدة نتائج هي: خلص اختبار الحدود إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الواردات الغذائية ومحدداتها. وفي كلا الأمدين الزمنيين، تبين أن الأسعار النسبية وسعر الصرف والإنتاج المحلي تؤثر سلباً على الواردات الغذائية بينما كان للدخل الحقيقي تأثير إيجابي، وتبين أن أسعار الواردات الغذائية لإندونيسيا غير مرنة في

[33] نواصرية عبد الرؤوف، عبادة المهدي، محدد**ات الطلب على الواردات الغذائية في الجزائر (1990-2020)**، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر، 2023.

[34] Ibrahim Muhammed, Ibrahim Iliyasu, **Food Import Dnemand and Domestic Food Production in Nigeria (1981-2019)**, Department of Economics, Umaru Musa Yar'adua University, Lafia Journal of Economics and Management sciences, issue 2, Nigeria, 2021.

[35] David forgenie, **Nikmatul Khoiriyah**, **Analyzing Food Import Demand in Indonesia (1984-2020)**, The University of the West Indies, Department of Agricultural Economics and Extension, University of Islam Malang, Department of Agribusiness, Trinidad and Tobago, Indonesia, International Journal of Food and Agricultural Economics, 2023, pp 1-5.

كلا الأفقين الزمنيين، بالإضافة إلى ذلك، تبين أن الواردات سلعة كمالية ذات طلب مرن على الدخل في كلا الأفقين الزمنيين. وتبين أن الطلب على الواردات الغذائية كان الأكثر استجابة للتغيرات في الدخل الحقيقي والإنتاج المحلي خلال فترة الدراسة. وتشير، واختلال التوازن في الأمدين القصير والطويل يتم تصحيحه كل عام.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

نقوم من خلال هذا المطلب إلى التطرق لمقارنة الدراسات السابقة المعتمدة في بحثنا هذا مع الدراسة الحالية قيد الإنجاز

الفرع الأول: مقارنة مع الدراسات باللغة العربية

يعرض الجدول الموالي مقارنة بين الدراسة المعاينة باللغة العربية والدراسة الحالية وذلك على النحو التالي:

جدول1: مقارنة الدراسات السابقة باللغة العربية بالدراسة الحالية

الخصائص	الدراسات السابقة باللغة العربية				الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة	
موضوع الدراسة	دراسة قياسية للواردات في الجزائر	دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر	دراسة قياسية للطلب على الواردات المنقولة بحرا إلى الجزائر	محددات الطلب على الواردات الجزائرية من المواد الغذائية	دراسة محددات واردات المواد الغذائية الأساسية
الهدف	الواردات الحقيقية من السلع والخدمات	اختبار فرض أساسي يتمثل في التغيرات التي تحدث في سلوك الطلب على الواردات في الجزائر	معرفة أهم المحددات التي تؤثر على الواردات المنقولة بحراً في الجزائر	تحديد وتحليل أهم المتغيرات المفسرة لسلوك الواردات الوطنية من المواد الغذائية	فهم العوامل المؤثرة استيراد المواد الغذائية الأساسية، تشخيص الأسباب وراء الاعتماد على الواردات من المواد الغذائية الأساسية، تحليل محددات الواردات الغذائية الأساسية في الجزائر.
فترة الدراسة	2006-1970	2014-1995	2015-2000	2011-1990	2022-2000
المتغير التابع	الواردات من السلع والخدمات	الواردات	حجم الواردات المنقولة بحرا إلى الجزائر	الواردات الوطنية من المواد الغذائية	واردات المواد الغذائية الأساسية

المتغيرات المستقلة	الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، الأسعار النسبية، احتياطي الصرف، معدل تغطية حجم الصادرات للواردات	الدخل الحقيقي، سعر لصرف، الأسعار النسبية	الانفتاح التجاري، سعر الصرف، التضخم، رسوم الموانئ، احتياطات الصرف	الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، مستوى الإنتاج الوطني من المواد الغذائية	الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الانفتاح التجاري، إجمالي عدد السكان، مؤشر الإنتاج الغذائي
طريقة المعالجة	تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ	نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ	طريقة المربعات الصغرى لتقدير العلاقات طويلة الأجل	تحليل متجه الانحدار الذاتي	نموذج الأنحدار الذاتي ARDL
أهم النتائج	نتائج التقدير بينت ارتباط مستوى الواردات طرديا بمستوى الدخل الفردي، ارتفاع المرونة الدخلية نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية بسبب رفع الإعانات الإنتاجية تمهيدا لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وارتفاع الأجور وتكاليف الإنتاج نتيجة لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية.	وجود علاقة طويلة الأجل وعلاقة قصيرة الأجل بين الواردات ومحدداتها، قيمة الواردات تصحح اختلال توازنها في فترة تستغرق حوالي السنتين.	تكاليف الموانئ لا تعتبر من العوامل التي تحد من حركة تنقل السلع المستورد، النتائج غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية لكل من الانفتاح التجاري التضخم، وجود علاقة قوية بين سعر الصرف وحجم الواردات المنقولة بحرا حيث يعتبر أهم محدد للواردات المنقولة بحراً، كما أكدت النتائج عن أهمية ودور الاحتياطات الدولية كمحدد للواردات المنقولة بحراً في الجزائر.	الدخل الوطني، ومستوى الإنتاج المحلي، هي الأكثر أهمية في تحديد حجم الواردات في الجزائر على المدى القصير وتتراجع بشكل كبير في المدى الطويل، مستوى ما ينتج محليا فقد جاء منافيا للنظرية الاقتصادية عكس ما كان متوقعا، بالنسبة لسعر الصرف فلم يكن له تأثير على الواردات وهي النتيجة ذاتها التي توصلت إليها العديد من الدراسات.	العمل على محاولة زيادة معدل الإنتاج الغذائي المحلي. دراسة العادات الاستهلاكية للسكان الجزائريين. اللجوء إلى الأدوات التكنولوجية المتطورة في عملية الزراعة لزيادة معدلات الإنتاج. الاعتماد على مصادر أخرى مع البترول لتعزيز الإيرادات الحاصلة عنها.

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الدراسات السابقة

جدول1 : الدراسات السابقة باللغة العربية

الخصائص	الدراسات السابقة باللغة العربية الدراسة الخامسة	الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	محددات الطلب على الواردات الغذائية	دراسة محددات واردات المواد الغذائية الأساسية
الأهداف	تقييم دور الواردات الغذائية ومعرفة العوامل المؤثرة عليها، معرفة إجراءات الاستيراد، تحليل محددات الطلب على الواردات الغذائية في الجزائر.	فهم العوامل المؤثر على تؤثر على استيراد المواد الغذائية الأساسية، تشخيص الأسباب وراء الاعتماد على الواردات من المواد الغذائية الأساسية، تحليل محددات الواردات الغذائية الأساسية في الجزائر
الفترة	2020-1990	2022-2000
المتغير التابع	الواردات الغذائية في الجزائر	واردات المواد الغذائية الأساسية
المتغيرات المستقلة	مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، الحجم الإجمالي للسكان، سعر الصرف، الإنتاج الزراعي	الناتج الإجمالي المحلي، سعر الصرف، مؤشر الإنتاج الغذائي، الانفتاح التجاري، اجمالي عدد السكان
طريقة المعالجة	طريقة المربعات الصغرى	نموذج الانحدار الذاتيARDL
أهم النتائج	وجودة علاقة طردية معنوية بين الواردات الغذائية وحجم السكان والانفتاح التجاري وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية	العمل على محاولة زيادة معدل الإنتاج الغذائي المحلي. دراسة العادات الاستهلاكية للسكان الجزائريين. اللجوء إلى الأدوات التكنولوجية المتطورة في عملية الزراعة لزيادة معدلات الإنتاج. الاعتماد على مصادر أخرى مع البترول لتعزيز الإيرادات الحاصلة عنها.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

جدول2: مقارنة الدراسات الأجنبية السابقة بالدراسة الحالية

الخصائص	الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	Food import Demand And Domestic Food Production In Nigeria	Analyzing Food Import Demand in Indonesia	دراسة محددات واردات المواد الغذائية الأساسية
الأهداف	تحديد العوامل التي تدفع الطلب على الواردات الغذائية في نيجيريا	تحليل الطلب الكلي على الواردات الغذائية ومحدداتها	فهم العوامل المؤثرة استيراد المواد الغذائية الأساسية، تشخيص الأسباب وراء الاعتماد على الواردات من المواد الغذائية الأساسية، تحليل محددات الواردات الغذائية الأساسية في الجزائر.
الفترة	1981-2019	1984-2020	2020-1990
المتغير التابع	استيراد الأغذية	اجمالي الواردات الغذائية لإندونيسيا	واردات المواد الغذائية الأساسية
المتغيرات المستقلة	الإنتاج المحلي من الغذاء، الدخل الفردي، السعر النسبي، احتياطي النقد الأجنبي، الانفتاح التجاري	الأسعار النسبية، سعر الصرف، الإنتاج المحلي، الدخل الحقيقي	الناتج الإجمالي المحلي، سعر الصرف، مؤشر الإنتاج الغذائي، الانفتاح التجاري، اجمالي عدد السكان
أهم النتائج	المدى القصير ينخفض الطلب على الواردات الغذائية مع زيادة الإنتاج الغذائي المحلي؛ كما يعد الدخل وأسعار الواردات والانفتاح التجاري من العوامل المهمة التي تساهم في زيادة الطلب على الأغذية المستوردة في نيجيريا، دور الاحتياطي في تمويل واردات الأغذية. وخلص إلى أن	خلص اختبار الحدود إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الواردات الغذائية ومحدداتها. وفي كلا الأمدين الزمنيين، تبين أن الأسعار النسبية وسعر الصرف والإنتاج المحلي تؤثر سلباً على الواردات الغذائية بينما كان للدخل الحقيقي تأثير إيجابي، وتبين أن أسعار الواردات الغذائية لإندونيسيا غير مرنة في كلا الأمدين الزمنيين، بالإضافة إلى ذلك،	العمل على محاولة زيادة معدل الإنتاج الغذائي المحلي. دراسة العادات الاستهلاكية للسكان الجزائريين. اللجوء إلى الأدوات التكنولوجية المتطورة في عملية الزراعة لزيادة معدلات الإنتاج.

	السياسات التي تستهدف الزيادة المستدامة في إنتاج الغذاء المحلي بدلا من حظر الواردات الغذائية، ستكون أكثر فعالية في معالجة الزيادة في الطلب على الواردات الغذائية في نيجيريا.	تبين أن الواردات سلعة كمالية ذات طلب مرن على الدخل في كلا الأفقين الزمنيين. وتبين أن الطلب على الواردات الغذائية كان الأكثر استجابة للتغيرات في الدخل الحقيقي والإنتاج المحلي خلال فترة الدراسة. وتشير، واختلال التوازن في الأمدين القصير والطويل يتم تصحيحه كل عام.	الاعتماد على مصادر أخرى مع البترول لتعزيز الإيرادات الحاصلة عنها.
أسلوب المعالجة	الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الدراسات السابق

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال الفصل الأول الإلمام بالإطار النظري للواردات والذي جاء في مبحثين، المبحث الأول تطرقنا لمفهوم الواردات والتي تعبر عن مجموع السلع والخدمات التي تجلب من الخارج للاستهلاك المحلي، والواردات الغذائية التي تعني ذلك الجزء من الواردات المتعلق بالغذاء، أما الواردات الغذائية الأساسية فهي تلك السلع الضرورية والتي لا يمكن الاستغناء عنها وتختلف من دولة لأخرى، كما تطرقنا أيضا لأهمية الواردات خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على الواردات لسد حاجياتها.

أما المطلب الثاني جاء فيما يخص الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، وهناك عدة ابعاد للأمن الغذائي ذكرنا منها اقتصادي وسياسي واجتماعي وصحي، وهناك عدة عوامل مؤثرة في الطلب على الواردات كسعر الصرف واحتياطي الصرف الأجنبي، الانفتاح التجاري، .... ألخ، وهذا ما أوضحته الدراسات السابقة سواء محلية أو أجنبية.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لمحددات الواردات الغذائية الأساسية للجزائر

تمهيد:

سنقوم من خلال هذا الفصل بدراسة وصفية وقياسية لمحددات واردات المواد الغذائية الأساسية للجزائر خلال فترة الدراسة، مستعين بالدراسات السابقة في تحديد متغيرات الدراسة والبرنامج Eviews في الدراسة القياسية، كما نهدف أيضا لتقدير نموذج قياسي لها.

المبحث الأول: أداة ومتغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على والأدوات المستخدمة ومتغيرات الدراسة

المطلب الأول: أدوات ومتغيرات الدراسة

الفرع الأول: طريقة وأدوات الدراسة

سنقوم في هذه الدراسة بقياس وتحليل محددات واردات المواد الغذائية الأساسية للجزائر خلال الفترة 2000-2022، حيث يتم تحليل العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والتي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الانفتاح التجاري، إجمالي عدد السكان، مؤشر الإنتاج الغذائي مع المتغير التابع وهو واردات المواد الغذائية الأساسية، استعانة بـ Eviews 12، Excel.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

وتتمثل فيما يلي:

المتغير التابع: (BFI): وهو واردات المواد الغذائية الأساسية للجزائر

المتغيرات المستقلة: وتتمثل في كل من:

(GDP): الناتج المحلي الإجمالي / **(ER)**: سعر الصرف الرسمي / **(TOP)**: إجمالي عدد السكان

(TRP) : الانفتاح التجاري / **(FPI)**: مؤشر الإنتاج الغذائي

المطلب الثاني: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة

الواردات الغذائية الأساسية: إذ نعتبر الواردات الغذائية واردات غذائية أساسية لأن السلع الأساسية تمثل النسبة الأكبر من الواردات الغذائية والمتمثل في (القمح، السكر، اللحوم، الحليب، الحبوب)، ونرمز لها بـ (BFI)، معبر عنه بالمليون دولار.

الشكل رقم (1): منحنى تطور واردات المواد الغذائية للجزائر خلال الفترة من 2000-2022

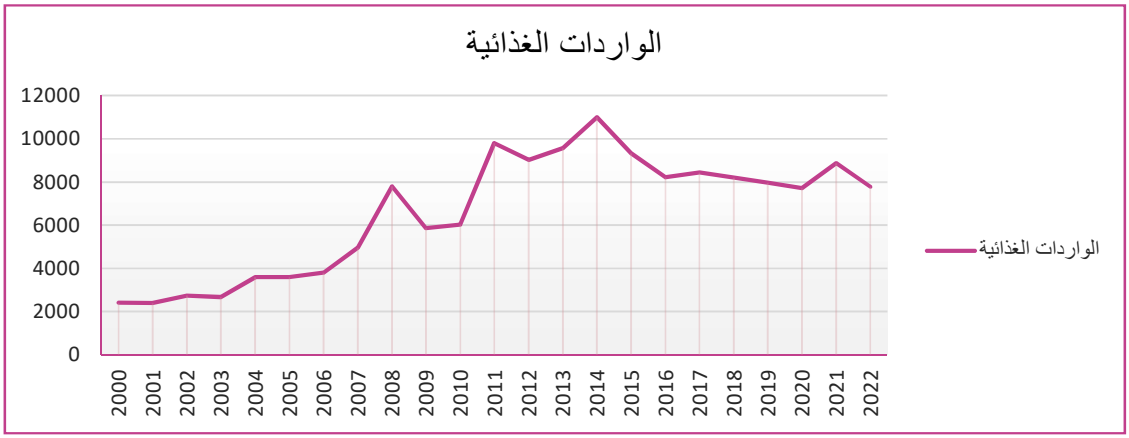

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الملحق رقم 1

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قيمة الواردات الغذائية أخذت في التزايد وخاصة في سنة 2003 حيث سجلت ارتفاعا محسوسا إلى أن وصلت إلى 7796 مليون دولار سنة 2008 نتيجة لضعف الإنتاج الزراعي المحلي آنذاك، إضافة لارتفاع أسعار البترول وبالتالي عائداته التي مكنت من الاستيراد.

ثم انخفضت سنة 2009 حيث وصلت 5863 مليون دولار، بسبب تأزم الأوضاع الاقتصاد العالمية، كارتفاع أسعار الغذاء العالمية سنة 2008 التي استمر تأثيرها حتى سنة 2009.

وفي سنة 2011 عادت الواردات الغذائية للارتفاع، واستمرت في التذبذب البسيط بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة من 2011 – 2014 إلى ان وصلت ذروتها سنة 2014، حيث وصلت لقيمة 11005 مليون دولار.

انخفضت قيمة الواردات الغذائية خلال الفترة ما بين 2015 إلى 2022 من سنة لأخرى حيث بلغت سنة 2015 حوالي 9329 مليون دولار، ثم ارتفعت سنة 2017 ارتفاع طفيف، ومن ثم اخذت في الانخفاض إلى غاية 2021 حيث ارتفعت لتصل قيمتها حوالي 8877 مليون دولار ثم انخفضت سنة 2022 إلى ان وصلت 7783 مليون دولار، وهذا راجع للإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية بفرض قيود للحد من ارتفاع الواردات وعجز الميزان التجاري، حيث كانت أعلى قيمة 11005 مليون دولار وكانت سنة2014 وأدنى قيمة 2395 مليون دولار سنة 2000 بانحراف معياري 2751.237 ومدى 8610 وبمتوسط حسابي 6599.74.

الجدول 4: المؤشرات الإحصائية للواردات الغذائية

الواردات الغذائية	المؤشر الإحصائي
11005	**أعلى قيمة**
2395	**أدنى قيمة**
2751.287372	**المعياري الانحراف**
8610	**المدى**
41.69	**معامل الاختلاف %**
6599.74	**المتوسط الحسابي**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على Excel

الناتج المحلي الإجمالي (GDP): معبر عنه بالمليار دولار أمريكي، وهو أجمالي ما تنتجه الشركات داخل الوطن مع عدم احتساب ناتج الشركات الأجنبية، خلال سنة مقسوم على عدد السكان.

الشكل رقم (2): منحنى نمو الناتج الإجمالي المحلي

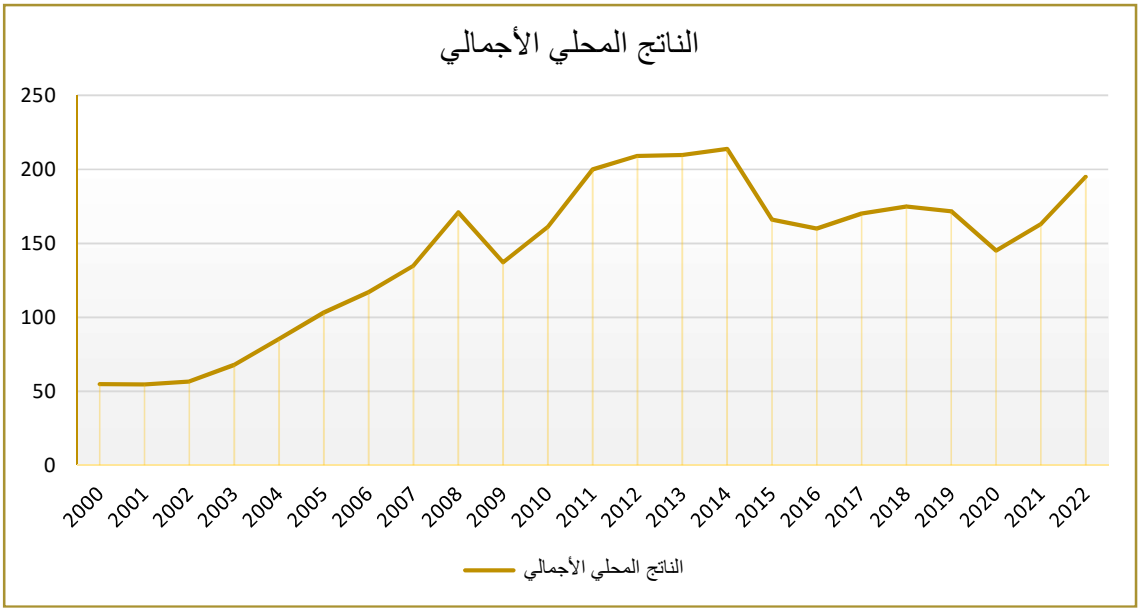

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الملحق رقم 2

نلاحظ من خلال المنحنى السابق ارتفاع متسارع للناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخرى خلال الفترة من 2000-2008، حيث سجل سنة 2000 حوالي 54.79 مليار دولار، كما بلغ سنة 2003 قيمة 67.86 مليار دولار، ثم أخذ في الارتفاع بشكل ملحوظ بعدها إلى أن وصل 171 مليار دولار سنة 2008، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط واعتماد البرامج التنموية الضخمة من طرف الحكومة.

مع الأزمة المالية العالمية سنة 2008، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 حيث وصل إلى 137.21 مليار دولار، ثم عاد للارتفاع حتى سنة 2011 حيث وصل 200.01 مليار دولار، ثم أخذ بالتذبذب بشكل طفيف جدا

حتى سنة 2015 و2016 حيث انخفض بشكل ملحوظ وصل لقيمة 165.98 مليار دولار سنة 2015 وقيمة 160.03 مليار دولار سنة2016.

خلال الفترة من 2017-2019 كانت قيمة الناتج المحلي ترتفع وتنخفض بشكل بسيط حيث وصلت سنة 2019 لقيمة 170.77 مليار دولار، لتنخفض أكثر سنة 2020 وتصل 145.01 وهذا راجع للإغلاق الذي اعتمدته الحكومة للحد من وباء كرونا، ثم ارتفع سنة 2021 نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية بسبب رفع الإجراءات الاحترازية للحد من الوباء إذ وصل 163.04 مليار دولار، واستمر في الارتفاع سنة 2022 ووصل لقيمة 194.00 مليار دولار، حيث سجلت اعلى قيمة سنة 2014بقيمة 213.81 مليار دولار، وبانحراف معياري 51.792، ومدى 159.17 واختلاف معامل 35.85%، ومتوسط حسابي 144.46.

جدول 5: المؤشرات الإحصائية للناتج الإجمالي المحلي

الناتج الإجمالي المحلي	المؤشر الإحصائي
213.81	**أعلى قيمة**
54.64	**أدنى قيمة**

الانحراف المعياري	51.79240746
المدى	159.17
معامل الاختلاف %	35.85
المتوسط الحسابي	144.46

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على Excel

سعر الصرف الرسمي (ER): معبر عنه بالمليار دولار.

الشكل رقم (3): منحنى تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة من 2000-2022

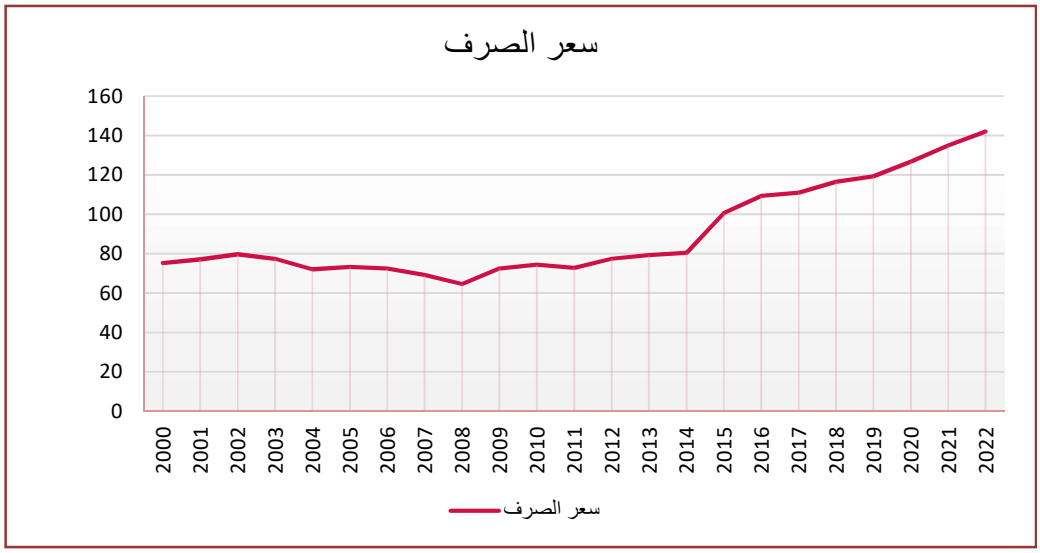

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الملحق رقم 1

من خلال المنحنى السابق نلاحظ أن قيمة سعر الصرف لسنة 2000 بلغت 26.75 دج للدولار الأمريكي ثم ارتفع بشكل بسيط ليصل 79.68 دج سنة 2022، ثم بالانخفاض حيث وصل 72.06 دج ثم أخذ يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض البسيط إلى ان وصل 64.58 دج سنة 2008، وثم ارتفع سنة 2009 حيث بلغ 72.94 دج وهذا راجع لارتفاع احتياط الصرف الأجنبي آنذاك، ليواصل الارتفاع ليبلغ مستويات قياسية لم تشهدها الجزائر إلى ان وصل 100.69 سنة 2015، ثم استمر بالارتفاع إلى أن وصل 142.98 دج سنة 2022، حيث كانت أعلى قيمة 142.98 سنة 2022، وأدنى قيمة 64.58 سنة 2008، وبانحراف معياري 23.845 ومدى 78.4، واختلاف معياري 26.36%، ومتوسط حسابي 90.47.

الجدول 6: المؤشرات الإحصائي لسعر الصرف

المؤشر الإحصائي	سعر الصرف
أعلى قيمة	142.98
أدنى قيمة	64.58
الانحراف المعياري	23.84526366
المدى	78.4
معامل الاختلاف %	26.36
المتوسط الحسابي	90.47

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على Excel

إجمالي عدد السكان(TOP): معبرا عنه بالمليون نسمة.

الشكل رقم 4: يمثل أجمالي عدد سكان الجزائر خلال الفترة 2000-2022

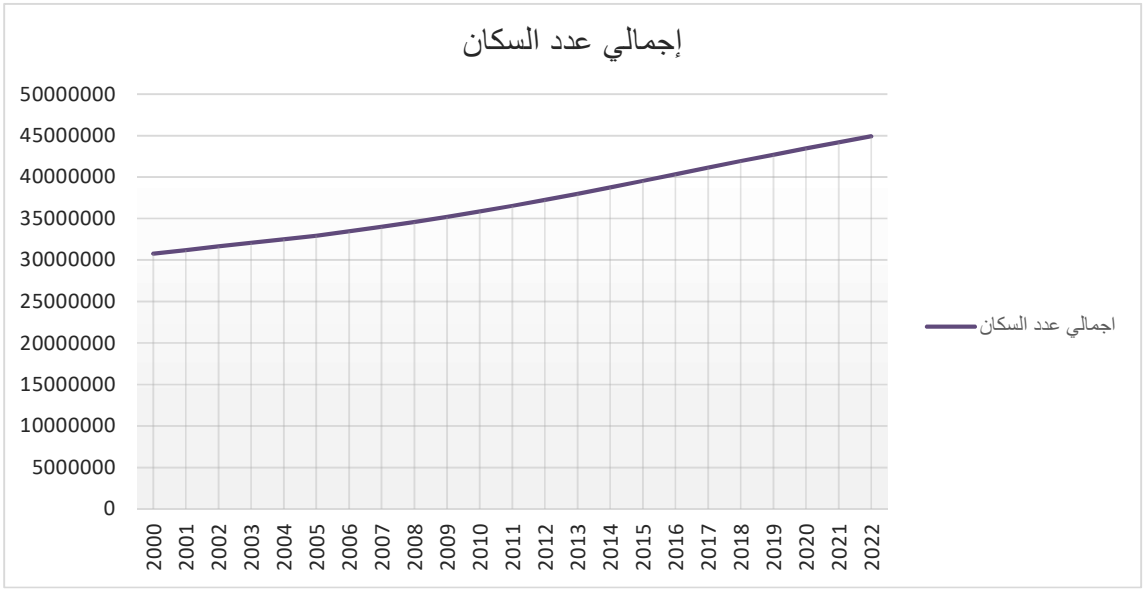

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 2

نلاحظ من خلال المنحنى السابق أن إجمالي عدد السكان منذ بداية الالفية وهو في ارتفاع مستمر وهذا راجع لخروج الجزائر من أحداث العشرية السوداء التي شهدت تراجع ملحوظ في عدد السكان، أين بلغ سنة 2000 حوالي 30.774621 مليون نسمة، ليستمر في التزايد بمتوسط مليون نسمة كل سنتين إلى غاية 2015 أين وصل 39.543592154 مليون، ثم زاد متوسط الارتفاع بشكل بسيط حيث وصل عدد السكان لـ 44.903225 مليون نسمة سنة 2022، إذ بلغت أعلى قيمة 44903225 مليون نسمة سنة 2022، وادنى قيمة 30774621 مليون نسمة سنة 2000، بانحراف معياري 4501944.558 وبمدى 14128604، واختلاف 12.24%، ومتوسط حسابي 37083178.39.

جدول 7: المؤشرات الإحصائية لإجمالي عدد السكان

اجمالي عدد السكان	المؤشر الإحصائي
44903225	أعلى قيمة
30774621	أدنى قيمة
4501944.558	الانحراف المعياري
14128604	المدى
12.14	معامل الاختلاف %
37083178.39	المتوسط الحسابي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على Excel

الانفتاح التجاري (TRP): وهو مجموع التجارة الخارجية مقسوم على الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 5: يمثل تطور الانفتاح التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2022

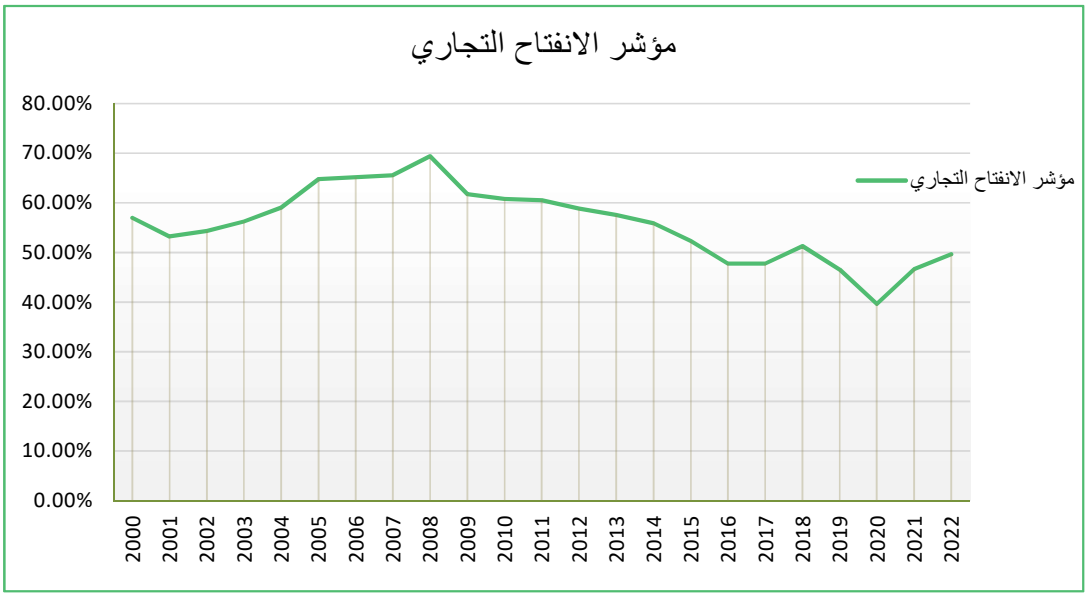

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم 1

نلاحظ من خلال الشكل السابق مع بداية الالفية تراجع في معدل الانفتاح التجاري حيث كان 56.95% سنة 2000 و54.32% سنة 2002، ثم ارتفع خلال الفترة 2003-2008، حيث بلغ سنة 2003 معدل 56.21% ليستمر في الارتفاع إلى أن وصل لمعدل 69.37% سنة 2008.

سجل معدل الانفتاح التجاري تراجع منذ سنة 2009 ليبلغ معدل 61.78%، ثم استمر في التراجع التدريجي إلى أن وصل لمعدل 47.73% سنة 2017 ومن أسبابه الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والأزمة الاقتصادية سنة 2014، ثم عاد للارتفاع سنة 2008 بمعدل 51.28% وبعدها انخفض ليصل لمعدل 39.63% سنة 2020 بسبب إجراءات الغلق للحد من وباء كرونا، وبعدها ارتفع سنة 2022 حيث بلغ 49.61%، حيث سجلت أغلى قيمة 69.37% سنة 2008، وأدنى قيمة 39.63% سنة 2020، بانحراف معياري 0.073748287، وبمدى 0.2974، ومعامل اختلاف 13.24%، ومتوسط حسابي0.56.

جدول 8: المؤشرات الإحصائية لمؤشر الانفتاح التجاري

المؤشر الإحصائي	مؤشر الانفتاح التجار ي
أعلى قيمة	0.6937
أدنى قيمة	0.3963
المعياري الانحراف	0.073748287
المدى	0.2974
معامل الاختلاف %	13.24
المتوسط الحسابي	0.56

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على Excel

مؤشر الإنتاج الغذائي: ونرمز له بـ (FPI).

الشكل 6: مؤشر الإنتاج الغذائي للجزائر خلال الفترة 2000-2022

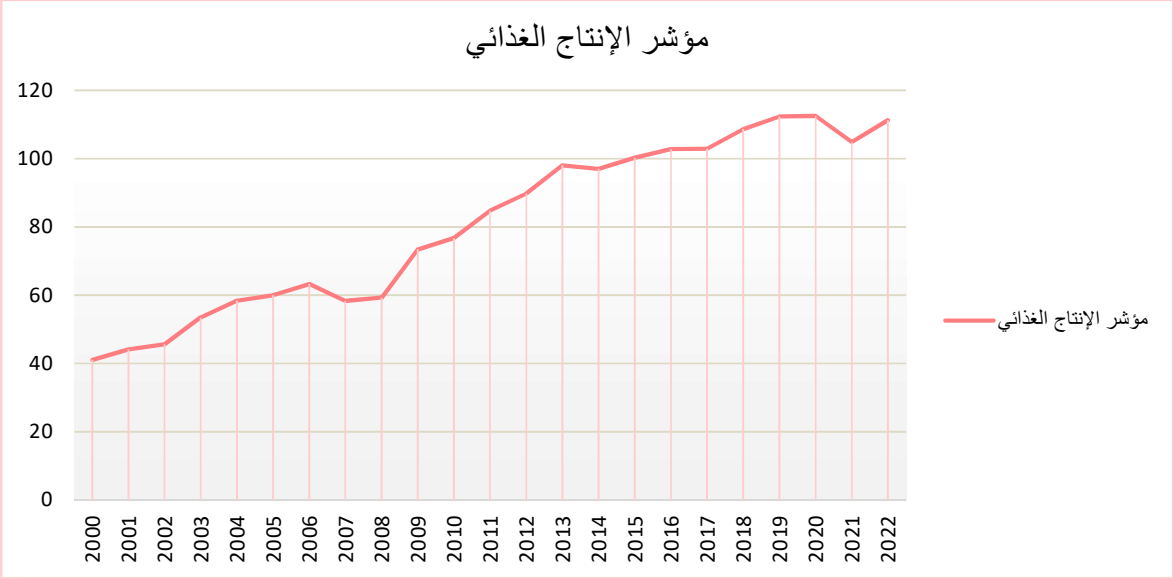

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق 2

نلاحظ من خلال الشكل 6 أن مؤشر إنتاج الغذاء عرف زيادة مستمرة طول الفترة من 2000-2006، حيث بلغ 40.01 سنة 2000، وارتفع ليصل 63.27 سنة 2006، بينما سجل انخفاض طفيف حيث وصل 58.32سنة 2007، ليعود ويواصل الارتفاع المباشر إلى غاية سنة 2013 حيث وصل 98.04، ثم سجل انخفاض بسيط سنة 2014 بعدها عاد للارتفاع، ويعود هذا لمجهودات توفير الغذاء من طرف الدولة الجزائرية، لينخفض سنة 2021 نتيجة لتأثير إجراءات الغلق للحد من وباء كرونا ثم عاود الارتفاع سنة 2022 حيث وصل 111.22، إلا أن هذا الارتفاع غير كافي مقارنة بالمؤشر العالمي للإنتاج الغذائي، حيث بلغ أعلى قيمة 112.5 سنة 2020 وأدنى قيمة 41.01 سنة 2000، انحراف معياري 24.7539434، وبمدى 71.49، ومعامل اختلاف 30.64% ومتوسط حسابي 80.80.

الجدول 9: المؤشرات الإحصائية لمؤشر الإنتاج الغذائي

المؤشر الإحصائي	مؤشر الإنتاج الغذائي
أعلى قيمة	112.5
أدنى قيمة	41.01
الانحراف المعياري	24.7539434
المدى	71.49
معامل الاختلاف %	30.64
المتوسط الحسابي	80.80

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على Excel

المبحث الثاني: تحديد نموذج الدراسة وتحليل النتائج

سنحاول من خلال هذا المبحث تقدير نموذج الدراسة وتحليل النتائج

المطلب الأول: صياغة نموذج الدراسة

تم صياغة النموذج الرياضي كالتالي:

$$BFI=f\ (GDP.\ ER\ .TOP.\ TRP.\ FPI)$$

النموذج الإحصائي:

$$BFI_t = \beta_0+\beta_1\ GDP_t+\ \beta_2\ ER_t+\beta_3\ TOP_t+\beta_4\ TRP_t+\beta_5\ FPI_t+\mathcal{E}_t$$

حيث $(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5)$ معلمات النموذج المراد تقديرها، بطريقة المربعات الصغرى العادية.

و $\mathcal{E}_t$ حد الخطأ والمتمثل في المتغيرات المفسرة والمحددة للواردات الغذائية الأساسية والتي لم يتم إدراجها في النموذج.

النموذج اللوغاريتمي:

$$BFI_t = \beta_0+\beta_1\ lnGDP_t+\ \beta_2\ lnER_t+\beta_3\ lnTOP_t+\beta_4\ lnTRP_t+\beta_5\ lnFPI_t+\mathcal{E}_t$$

المطلب الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)

سنقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي_فولار على أساس المستوى والفرق الأول، إذ يعتبر هذا المعيار الأكثر مصداقية في معرفة استقرار السلاسل، وظهرت نتائج الاختبار كالتالي:

الجدول10 : نتائج اختبار ديكي_فولر الموسع لاختبار استقرارية السلاسل

المتغير		المستوى			الفرق الأول		
		ثابت	ثابت واتجاه	بدونهما	ثابت	ثابت واتجاه عام	بدونهما
lnBFI	t-stsatistic	-1.786106	-0.203708	1.208358	-1.796746	-5.613276	-1.540155
	Prob	0.3770	0.9878	0.9365	0.3705	0.0011	0.1131
lnGDP	t-stsatistic	-2.001696	-1.304935	1.736502	-3.632610	-4.033661	-3.189811
	Prob	0.2840	0.8596	0.9761	0.0140	0.0237	0.0029
LnER	t-stsatistic	1.044689	-1.127422	2.192590	-3.608558	-4.411848	-3.160932
	Prob	0.9955	0.9007	0.9907	0.0147	0.0112	0.0031
lnTOP	t-stsatistic	-2.955097	-5.583433	2.688985	-2.755286	-1.454019	0.104515
	Prob	0.0559	0.0010	0.9965	0.0845	0.8072	0.7064
T	t-stsatistic	-1.145613	-1.982716	0.128325	-1.786777	-4.631357	-1.768855

	0.6783	0.5750	0.7130	0.3751	0.0077	0.0734	**Prob**
lnFPI	-1.929293	-1.363619	3.079386	-4.197625	-4.578905	-3.141699	**t-stsatistic**
	0.3137	0.8431	0.9988	0.0041	0.0080	0.0033	**Prob**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول السابق يتضح أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى لان احتمالية القبول P>0.05، ولكنها تستقر بعد إجراء الفرق الأول ماعد متغير إجمالي عدد السكان TOP الذي يستقر عند المستوى، أي أن درجة التكامل للمتغيرات هي الدرجة الأولى ماعد TOPمتكامل من الدرجة 0، هذا ما يفرض علينا استخدام منهجية ARDL.

2. تقدير النموذج

يظهر الجدول التالي نتائج تقدير النموذج وفق منهجية ARDL:

الجدول11: نتائج تقدير النموذج وفق منهجية ARDL

Dependent Variable: LNBFI
Method: ARDL
Date: 05/25/24 Time: 15:57
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LNER LNFPI LNGDP LNTOP LNTRP
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 486
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNBFI(-1)	-0.077596	0.225227	-0.344523	0.7478
LNER	-3.772649	1.126588	-3.348739	0.0286
LNER(-1)	-0.352435	0.933221	-0.377654	0.7249
LNER(-2)	-3.388168	1.186337	-2.855991	0.0461
LNFPI	-1.507706	0.409075	-3.685650	0.0211
LNFPI(-1)	0.497417	0.473769	1.049913	0.3530
LNFPI(-2)	0.948026	0.299469	3.165687	0.0340
LNGDP	-1.026369	0.682505	-1.503827	0.2071
LNGDP(-1)	0.445710	0.517149	0.861859	0.4374
LNGDP(-2)	-1.692110	0.647086	-2.614969	0.0591
LNTOP	78.04659	35.04909	2.226779	0.0899
LNTOP(-1)	0.000598	68.26979	8.75E-06	1.0000
LNTOP(-2)	-58.02308	36.62526	-1.584236	0.1883
LNTRP	0.440359	0.708571	0.621474	0.5680
LNTRP(-1)	-0.781168	0.406879	-1.919901	0.1273
LNTRP(-2)	-0.811665	0.465397	-1.744026	0.1561
C	-297.3653	80.29187	-3.703555	0.0208

R-squared	0.998082	Mean dependent var	8.773256
Adjusted R-squared	0.990409	S.D. dependent var	0.439240
S.E. of regression	0.043016	Akaike info criterion	-3.493683
Sum squared resid	0.007401	Schwarz criterion	-2.648118
Log likelihood	53.68367	Hannan-Quinn criter.	-3.310174
F-statistic	130.0845	Durbin-Watson stat	2.962751
Prob(F-statistic)	0.000131		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على Eviews

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان فترات الإبطاء المثلى وفقا لنموذج ARDL هي (1.2.2.2.2.2)، ونلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.998$ وهذا يعني أن 99.80% من التغيير في الواردات الغذائية الأساسية تفسره المتغيرات المدرجة، وأظهرت النتائج أن إحصائية فيشر جاءت قيمتها F=139.32 وبمقارنتها

بالقيمة المجدولة عند مستوى المعنوية 5% نجد f=0.0001، بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5% مما يعني أن النموذج ذو دلالة إحصائية.

3. اختبار التكامل المشترك:

- **اختبار الحدود :bound test**

جدول12: نتائج اختبار الحدود bound test

المتغير التابع	نموذج	احصائية F
BFI	ARDL	12.421
الحدود الحرجة لإحصائية فيشر F		
K=5	الحد I(0)	الحد I(1)
1%	3.06	4.15
5%	2.39	3.38
10%	2.08	3

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews

خلصت نتائج اختبار الحدود إلى أن متغيرات الدراسة تشترك جميعها في علاقة طويلة الأمد حيث وجدت قيمة F=12.42 وهي أكبر من الحد الأعلى عند 5% وهو 3.38 وبالتالي رفض الفرضية الصفرية لعدم وجود تكامل مشترك.

4. معادلة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية بدلالة واردات المواد الغذائية الأساسية

EC = LNBFI - (-6.9722*LNER -0.0578*LNFPI -2.1091*LNGDP + 18.5822 *LNTOP -1.0695*LNTRP - 275.9526)

5. الاختبارات التشخيصية

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**

الشكل 7: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

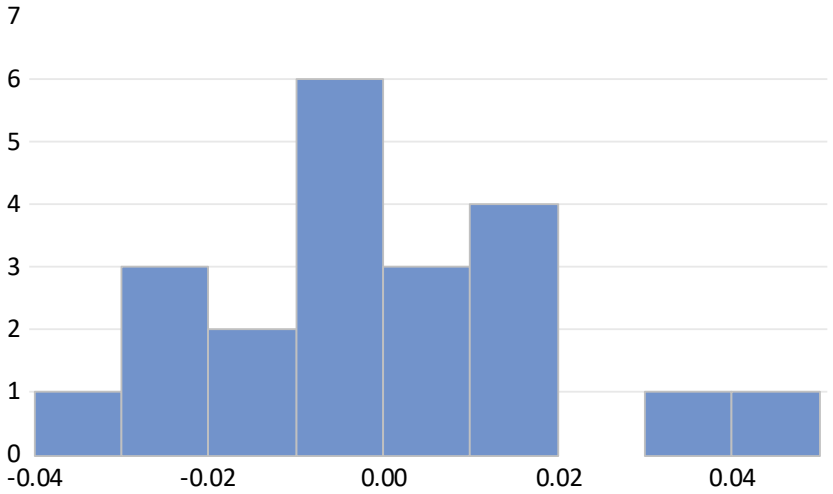

Series: Residuals	
Sample 2002 2022	
Observations 21	
Mean	2.57e-13
Median	-0.001764
Maximum	0.044476
Minimum	-0.033806
Std. Dev.	0.019237
Skewness	0.455017
Kurtosis	2.973869
Jarque-Bera	0.725238
Probability	0.695852

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على Eviews

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن البواقي تتوزع طبيعيا وهذا لأن قيمة probability=0.695 وهي أكبر من 5%

- **اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء**

جدول13: نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	2.937810	Prob. F(2,2)	0.2539
Obs*R-squared	15.66709	Prob. Chi-Square(2)	0.0004

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على Eviews

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكل الارتباط الذاتي للبواقي

- **اختبار تجانس التباين:**

الجدول14: نتائج اختبار ARCH لاختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.036131	Prob. F(1,18)	0.8514
Obs*R-squared	0.040066	Prob. Chi-Square(1)	0.8414

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على Eviews

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن إحصائية فيشر F= 0.246 وهي أكبر من 5% أي ان بواقي النموذج لا تعاني من مشكل ثبات التباين

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل الجانب التطبيقي للمذكرة حيث عرضنا مدى تأثير متغيرات الدراسة المستقلة على المتغير التابع الواردات الغذائية الأساسية.

حيث بينت النتائج أن متغيرات الدراسة لها قدرة تفسيرية عالية من التغيرات الحاصلة في الواردات الغذائية الأساسية للجزائر.

كما أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات الغذائية الأساسية والمتغيرات المدرجة.

خـاتـــمـــة

يعتبر استيراد المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع أحد أهم المشاكل في العالم خاصة الدول النامية، حيث تنعكس بالسلب على عدة جوانب، اذ تتحكم فيه مجموعة من العوامل، وفي هذا الإطار حاولنا من خلال الجانب النظري تقديم بعض المفاهيم المتعلقة بالواردات حيث عرفنا الواردات الغذائية والواردات الغذائية الأساسية وتطرقنا إلى أهمية الواردات وتناولنا في المبحث الثاني كل من مفهوم الفجوة الغذائية والأمن الغذائي وابعاده.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فمن خلال الدراسة القياسية، عن طريق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL والتي توصلنا فيها إلى:

- أن هناك علاقة طويلة الأمد بين كل من المتغيرات المستقلة (الانفتاح التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الإنتاج الغذائي، عدد السكان)، والمتغير التابع الواردات الغذائية الأساسية خلال فترة الدراسة.
- تلعب الواردات الغذائية دورا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي للبلد
- المتغيرات المستقلة تفسر النموذج بقدرة عالية.
- عدد السكان في تزايد مستمر مقارنة بالإنتاج الغذائي.

توصيات الدراسة:

- العمل على محاولة زيادة معدل الإنتاج الغذائي المحلي.
- دراسة العادات الاستهلاكية للسكان الجزائريين.
- اللجوء إلى الأدوات التكنولوجية المتطورة في عملية الزراعة لزيادة معدلات الإنتاج.
- الاعتماد على مصادر أخرى مع البترول لتعزيز الإيرادات الحاصلة عنها.

آفاق الدراسة:

مثلت هذه الدراسة جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، وهي تفتح مجالات للبحث في بعض المواضيع الأخرى مثل:

- تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتقليل الاعتماد على الواردات،
- دراسة استراتيجيات تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي،
- محددات الفجوة الغذائية في الجزائر.

قـائـمة المـراجـع

أولا: الكتب

1. شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2012.
2. عبد الغفور إبراهيم أحمد، **الأمن الغذائي**، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
3. عمر الصخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005.
4. محمد الفرحي، **التحليل الاقتصادي (الأسس النظرية)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. بولكوار نور الدين، **دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014.
2. زاوي عبير، **أثر تقلبات أسعار النفط على حجم الواردات-دراسة حالة الجزائر(1970-2017)**، أطروحة دكتورا، جامعة مستغانم، الجزائر، 2020.
3. شلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
4. صالح حداد، **أثر التضخم المستورد على هيكل الواردات -دراسة حالة الجزائر**؛ أطروحة دكتورا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2023 /2024
5. كروشة إيمان، **محددات الطلب على الواردات المنقولة بحرا إلى الجزائر-دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف،2018.
6. مدياني محمد، **دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006)**، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

ثالثا: المقالات والملتقيات العلمية

1. شرعي الحسين، خديجة عراب هريش، **المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية-مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 2 المجلد 2، جامعة المدية، الجزائر،2014.
2. أحمد سلامي، **واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصاد الجزائري-مقاربة استشرافية في الفترة (1970-2020)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2020.

3. جاسم مصطفى حسن صادق، **الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي وسبل معالجتها**، مجلة قضايا اسيوية، المعهد الصناعي-شويخ قسم المواد العامة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد الأول ألمانيا،2019.
4. الزهرة سرار، عبد الرحمان روابح، **تقدير العلاقة التكاملية طويلة الأجل بين احتياطي الصرف الأجنبي والواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 2، الجزائر، 2022.
5. سفيان عكرود، **الأمن الغذائي: اشكالية تحديد المفهوم والابعاد**، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، مخبر الاتصال والامن الغذائي كلية العلوم الاعلام والاتصال، العدد 2، الجزائر، 2022.
6. عادل مختاري، محمد بن البار، **أثر عدم تماثل أسعار الصرف على واردات الاقتصاد الجزائري-دراسة قياسية باستخدام منهجية NARDL للفترة (1975-2018)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، العدد 2، الجزائر، 2021.
7. كروشة إيمان، زيراي بلقاسم، دراسة قياسية للطلب على الواردات المنقولة بحراً إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، جامعة حسيبة بن بوعلي، جامعة وهران-2-، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017.
8. لعلام لامية، بنون خير الدين، **دراسة تحليلية لوضعية الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 1 –المجلد 7، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، جامعة سطيف-1-،2023.
9. مجد محمد يسري الخربوطلي، **محددات الطلب على الواردات المصرية من السلع الاستهلاكية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد4 ، مصر.

مراجع باللغة الأجنبية

1. David forgenie, **Nikmatul Khoiriyah, Analyzing Food Import Demand in Indonesia (1984-2020),** The University of the West Indies, Department of Agricultural Economics and Extension, University of Islam Malang, Department of Agribusiness, Trinidad and Tobago, Indonesia, International Journal of Food and Agricultural Economics, 2023, pp 1-5.
2. Ibrahim Muhammed, Ibrahim Iliyasu, **Food Import Dnemand and Domestic Food Production in Nigeria (1981-2019)**, Department of

Economics, Umaru Musa Yar'adua University, Lafia Journal of Economics and Management sciences, issue 2, Nigeria, 2021.

قـائـمة المـلاحـق

الملحق1: بيانات الانفتاح التجاري والواردات الغذائية للجزائر

	المليون دولار			المليون دولار	
الإنفتاح التجاري	الواردات الغذائية	السنوات	الانفتاح التجاري	الوارادات الغذائية	السنوات
58.83%	9023	2012	56.95%	2415	2000
57.55%	9572	2013	53.21%	2395	2001
55.89%	11005	2014	54.32%	2740	2002
52.29%	9329	2015	56.21%	2678	2003
47.76%	8224	2016	59.05%	3597	2004
47.73%	8438	2017	64.78%	3587	2005
51.28%	8199	2018	65.15%	3800	2006
46.54%	7964	2019	65.60%	4954	2007
39.63%	7723	2020	69.37%	7796	2008
46.62%	8877	2021	61.78%	5863	2009
49.61%	7783	2022	60.77%	6027	2010
			60.54%	9805	2011

المصدر: بالاعتماد على أطروحة أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي 1900-2022

الملحق2: بيانات الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف وإجمالي عدد إسكان

	مليار دولار		مليون نسمة				الدينار مقابل الدولار		
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	سعر الصرف	اجمالي عدد السكان	مؤشر الإنتاج الغذائي	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	سعر الصرف	اجمال عدد السكان	مؤشر الإنتاج الغذائي
2000	54.79	75.26	30774621	41.01	2012	209.06	77.54	37260563	89.77
2001	54.64	77.22	31200985	44.17	2013	209.76	79.37	38000626	98.04
2002	56.76	79.68	31624696	45.61	2014	213.81	80.58	38760168	96.95
2003	67.86	77.39	32055883	53.44	2015	165.98	100.69	39543154	100.26
2004	85.33	72.06	32510186	58.37	2016	160.03	109.44	40339329	102.79
2005	103.2	73.28	32956690	59.95	2017	170.1	110.97	41136546	102.87
2006	117.03	72.65	33435080	63.27	2018	174.91	116.59	41927007	108.63
2007	134.98	69.29	33983827	58.32	2019	171.77	119.35	42705368	112.36
2008	171	64.58	34569592	59.26	2020	145.01	126.82	43451666	112.5
2009	137.21	72.65	35196037	73.34	2021	163.04	135.11	44177969	104.83
2010	161.21	74.39	35856344	76.69	2022	195	142.98	44903225	111.22
2011	200.01	72.94	36543541	84.76					

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ